السعدون: لا لانعقاد مجلس 2009 أو العبث بالدوائر ونظام التصويت

أحمد السعدون

قال رئيس مجلس 2012 المبطل النائب أحمد السعدون من حسابه في موقع تويتر ان القوى المعادية للنظام الدستوري في الكويت التي لم تؤمن أبدا بنظام الحكم الديموقراطي ولم تؤمن في يوم من الايام بسيادة الأمة باعتبارها مصدر السلطات جميعا، لم تتردد عندما سنحت لها الفرصة في مجلس الأمة لسنة 1963 أن تمرر قوانين مقيدة للحريات، وان تقوم بتزوير انتخابات 25 يناير 1967 وان تنقلب على الدستور وتعطل الحياة النيابية عام 1976 وان تنقلب على الدستور مرة اخرى وتعطل الحياة النيابية عام 1986 وان تفرض على الشعب الكويتي عام 1990 ما اسموه (المجلس الوطني) الذي قاطع الشعب الكويتي انتخاباته بنسبة كبيرة جدا على الرغم من أساليب الترهيب والترغيب التي اتبعت. وأضاف أن هذه القوى التي لم تتردد في إيذاء الشعب الكويتي وإرهاقه في إسهامها وتحريضها على حل مجلس الأمة لأسباب واهية وإجراء انتخابات في غير موعدها الدستوري في أعوام 1999، 2006، 2008، 2009 ثم المرة الوحيدة التي جاء فيها حل مجلس الأمة استجابة لرغبة شعبية واسعة تجلت في الاجتماعات العامة التي تواصلت في ساحة الإرادة احتجاجا على ما وصل إليه الفساد. وقال ايضا ان هذه القوى التي أصيبت بصدمة عنيفة وتضررت مصالحها من موقف الشعب الكويتي بإيصاله اغلبية في انتخابات 2012 على غير هوى هذه القوى تسعى الآن - وبكل ما أوتيت من حيلة وقوة - بعد حكم المحكمة الدستورية بإعادة مجلس 2009 الذي أسقطه الشعب وإبطال مجلس 2012 الذي انتخبه الشعب إلى العبث بالدوائر الانتخابية أو بنظام التصويت أو بكليهما وبأي صورة من الصور سواء كان ذلك عن طريق مرسوم بقانون أو عن طريق مسرحية تسهم فيها الحكومة ويتولاها مجلس 2009 الساقط شعبيا وفعليا وأخلاقيا.

وزاد بقوله: ومن أجل التصدي لهذا العبث السياسي ومواجهته بكل الوسائل الدستورية المتاحة، وحتى نبرهن على أن إرادة الشعوب لا تكسر ولا تقهر سنلتقي بإذن الله مساء اليوم الاثنين (امس) التاسع من يوليو 2012 بعد صلاة العشاء مباشرة في ديوان الأخ أسامة المناور بجانب صالة أفراح الفروانية مقابل جسر الغزالي لرفض ومواجهة كل هذه المحاولات العبثية والتصدي لها، ولتكن رسالتنا واضحة وجلية ومباشرة لا لانعقاد مجلس 2009 الذي اسقطه الشعب الكويتي، لا للعبث بالدوائر الانتخابية أو بنظام التصويت بأي صورة من الصور، لا لتحدي إرادة الشعب الكويتي التي أعلنها مجلجلة وصادقة وصاعقة في ساحة الإرادة بإسقاط مجلس 2009.

«الأغلبية» ترفض عودة مجلس 2009 والمساس بالدوائر ونظام التصويت

اعلنت كتلة الأغلبية في مجلس 2012 المبطل بعد اجتماعها مساء امس في ديوان المناور رفضها لعودة مجلس 2009 وكذلك المساس بالدوائر الانتخابية أو إدخال أي تعديل على نظام التصويت في الانتخابات القادمة. وأكدت في بيان لها ضرورة احترام إرادة الشعب الكويتي ورغباته وعدم الدخول في تحد لتطلعات الشارع.

وفيما يلي نص البيان:

بسم الله الرحمن الرحيم

(ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون)

بيان من كتلة الأغلبية البرلمانية في مجلس الأمة 2012

إن الأساس الذي بايعت عليه الأمة حكامها قبل العهد الدستوري وبعده إنما هو شورى الرأي وديموقراطية الحكم، وهو ما يشهد به تاريخ الكويت في أفراحها وأحزانها، ولقد حرص الشعب الكويتي الأبي دوما على الوفاء ببيعته لجميع الأمراء، والتعبير عن ذلك الوفاء والالتزام بشتى الطرق والمناسبات، ولقد جسّد موقف الشعب الكويتي ذروة التلاحم والوفاء إبان الغزو العراقي الغاشم للبلاد حين تمسك بالسلطة الشرعية التي كان يمثلها آنذاك أمير البلاد المغفور له بإذن الله الشيخ جابر الأحمد الصباح والمغفور له بإذن الله سمو ولي العهد آنذاك الشيخ سعد العبدالله الصباح، فلم يخضع لإرهاب ولا تنكيل، ولما عادت السلطة الشرعية من منفاها استقبلها الشعب بكل الحب والوفاء والتقدير. وحين اختلف الرأي بين آل صباح الكرام في أزمة الحكم عام 2006، وقف الشعب الكويتي مع وحدة الأسرة وتماسكها ونبذ تفرقهم وخلافهم، فجاءت بيعة الشعب لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في مجلس الأمة وفق إطار النظام الدستوري وقانون توارث الإمارة، فتجدد العهد على شورى الرأي وديموقراطية الحكم، ومازلنا نتذكر النطق السامي آنذاك والذي جاء فيه: «إن الثقة الغالية التي أوليتموني إياها هي شرف الأمانة التي أحمل في عنقي وقدسية الوسام الذي أفاخر به على صدري والقسم العظيم على التفاني في حب الكويت وأهلها المخلصين الأوفياء، الذين ضربوا بمواقفهم المسؤولة المثل الرائع في إعلاء مصلحة الكويت فوق كل اعتبار ونحمد الله تعالى على تلاحم وحيوية أهلها وحرصهم على إرثهم الغني بالحكمة والشهامة والتجربة الرائدة في العمل الدستوري والممارسة الديموقراطية الواعية».

وجاء فيه أيضا: «لقد شهدت الكويت خلال الأيام الماضية تجربة دقيقة حسمت بها أمرا بالغ الأهمية، ولئن صاحب تلك التجربة شيء من الألم والقلق إلا أنها في محصلتها ذات وجه إيجابي ناصع يمثل علامة صحة وانتصارا للنهج الديموقراطي الذي ارتضاه الكويتيون وتكريسا حيا للشرعية الدستورية مما جعل هذه التجربة موضع إشادة وتقدير العالم أجمع».

ولا يخفى على أحد أن الكويت اليوم تمر بمرحلة دقيقة حرجة، إذ قامت أطراف نافذة بمحاولات خطيرة لتمزيق وحدة هذا الشعب ودق أسافين الفرقة والشتات بين مكوناته في سياق مشروع سيئ، للقضاء على شورى الرأي وديموقراطية الحكم، وإلغاء مبادئ الدستور وتكدير صفو العلاقة التي تجمع بين أسرة آل صباح الكرام والشعب بجميع أطيافه، وقد انعكس هذا المشروع السيئ على سلطات الدولة كافة التي تفشى فيها الفساد، ولم تكن الفضائح التي كشفها نواب الأمة، مثل «فضيحة رشوة عدد من أعضاء مجلس الأمة المنتخب عام 2009»، إلا مثالا واحدا فقط على المدى الذي بلغه الفساد في البلاد، كما جاءت «فضيحة التحويلات الخارجية» لتؤكد أن الفساد أصبح وللأسف نهجا مدروسا بل سياسة عامة قوامها نهب المال العام وشراء الذمم وتدمير مكونات المجتمع.

لقد عبّر الشعب الكويتي مرارا عن غضبه مستنكرا شيوع الفساد رافضا تزوير إرادته مصمما على الدفاع عن دستوره وحقوقه مطالبا بحل مجلس الأمة المنتخب عام 2009، فجاءت استجابة صاحب السمو الأمير بحل المجلس لتؤكد تلاحم القيادة مع الشعب والوفاء بالعهد، إذ نص مرسوم حل المجلس على أنه «إزاء ما آلت إليه الأمور وأدت إلى تعثر مسيرة الإنجاز وتهديد المصالح العليا للبلاد مما يستوجب العودة إلى الأمة لاختيار ممثليها لتجاوز العقبات القائمة وتحقيق المصلحة الوطنية». وبعد أن انتخب الشعب من يمثله في مجلس الأمة في الثاني من فبراير 2012، جاء حكم المحكمة الدستورية ببطلان الانتخابات معيدا إلى الحياة المجلس المنحل، ونحن إذ نرى أن هذا الحكم جاء على خلاف الدستور والقانون، إلا أننا لا نملك إلا الالتزام به والخضوع لمضمونه، بيد أننا نلاحظ أن هناك من يدفع الأمور نحو مسارات لا خير فيها للبلاد إطلاقا. إننا ومن منطلق مسؤولياتنا العامة، نؤكد أنه ليس في صالح الكويت ان يتم استفزاز الشعب أو مصادرة حقوقه أو التلاعب في ثوابته وأركانه أو العبث بنظامه الدستوري بأي صورة كانت، ومن هذا فإننا نعلن ما يلي:

● نعلن رفضنا القاطع لمحاولات إعادة الحياة للمجلس المنحل من خلال دعوته لعقد جلسات بذرائع دستورية لا محل لها.

● نعلن مطالبتنا بسرعة اتخاذ الإجراءات الرسمية لإنهاء الوجود القانوني للمجلس المنحل.

● وجوب إجراء الانتخابات الجديدة خلال المهلة الدستورية المشار إليها في المادة (107) من الدستور.

● وجوب إجراء الانتخابات وفق النظام الحالي للانتخابات وللدوائر الانتخابية التي أقرها مجلس الأمة. ونرفض أي محاولات للعبث والمساس بها سواء من خلال مراسيم الضرورة أو من خلال مجلس 2009 الذي فقد شرعيته حين أسقطته إرادة الأمة.

● وجوب تقديم ضمانات جادة فاعلة بنزاهة الانتخابات القادمة وعدم التلاعب بنتائجها.

ختاما، إننا نثق تمام الثقة بفطنة الشعب الكويتي وإدراكه السياسي، وبالتالي فإننا على يقين انه لن تنطلي عليه المحاولات التي تبتذلها أركان مؤسسة الفساد لتشويه مواقفنا، ونود ان نعلن اننا إذ نتصدى للشأن العام فإننا على استعداد للدفاع عن حقوق الأمة ودستورها وحرياتها مهما كلفنا الأمر، ولا نطمح من وراء ذلك في مغنم أو مكسب شخصي بقدر طموحنا بأن نحظى بوطن مستقر تسوده الألفة والمحبة والنقاء في ظل شريعتنا السمحة ودستور تحترم قواعده، وقانون تطبق نصوصه، وقضاء محايد مستقل.. وطن ينعم فيه المواطن بمزيد من الرفاه والحرية المسؤولة.. وطن تسخر فيه ثرواته لمصلحة الشعب في حاضره ومستقبله مصونة من النهب المنظم.

ولله الحمد والفضل والمنة.

الكويت في يوم الاثنين الموافق 2012/7/9.

إقبال ما يزيد على 60٪ من أبناء الشعب الليبي لاختيار ممثليهم

الدقباسي يشيد بانتخابات المؤتمر الوطني الليبي العام

علي الدقباسي

اشاد رئيس البرلمان العربي علي سالم الدقباسي بالاقبال الجماهيري على انتخابات اول مجلس وطني ليبي حريتهم انتخاب اعضائه بارادة الشعب الليبي بعد الاطاحة بنظام الحكم الدكتاتوري الذي قهر الشعب الليبي طوال اكثر من اربعة عقود.

وقال الدقباسي في تصريحات صحافية له اليوم ان الانتخابات البرلمانية الليبية التي شهدتها ليبيا يوم السابع من يوليو 2012 تعد نقلة نوعية كبيرة لترسيخ مبادئ وقسم الديموقراطية والعدالة والدفاع عن حقوق الانسان.

واضاف ان اقبال ما يزيد على 60٪ من أبناء الشعب الليبي على اختيار ممثليهم في المجلس الوطني الليبي يضع حجر الاساس نحو بناء مؤسسات الدولة الحديثة القائمة على سيادة القانون والشورى واتاحة الفرصة للشعب الليبي ان يكون مشاركا بحق في بناء دولته الحديثة، متمنيا للشعب الليبي الشقيق كل التقدم والازدهار.

نتيجة لردود الأفعال غير المبررة من بعض التكتلات والأفراد

«تقييم الأداء البرلماني» تحذر من التأزيم والاحتقان السياسي

فيصل الحربي

حذر رئيس اللجنة الإعلامية للجمعية الكويتية لمتابعة وتقييم الأداء البرلماني فيصل الدحام الحربي، من حالة التأزيم والاحتقان التي تمر بها البلاد، نتيجة لردود الأفعال غير المبررة من بعض التكتلات والأفراد لحكم المحكمة الدستورية القاضي بحل مجلس الأمة لعام 2012 وعودة مجلس 2009.

وقال الدحام في تصريح صحافي، ان على الجميع ان يتقبل صدور حكم المحكمة الدستورية بصدر رحب، لافتا الى ان عدم تقبل هذا الحكم القضائي يمهد لمن يصطادون في المياه العكرة خلق حالة من التأزم المستمر بين السلطتين ويخلق حالة من عدم الثقة في قضائنا النزيه الذي يشهد له القاصي قبل الداني.

واعتبر الدحام ان المؤسسة التشريعية في البلاد هي صمام الأمان في بلدنا لأنها نتاج لديموقراطية ارتضاها الحاكم والمحكوم في سابق الأيام، مشيرا الى ان هذه المؤسسة هي الفيصل في حل التجاذبات السياسية التي ادخلت البلاد في معمعة لا تخدم البلاد والعباد.

وحول ما تم تسريبه من معلومات تتعلق بتغيير الدوائر والصوت الانتخابي، أوضح الدحام ان هذا الحق متروك للسلطة التشريعية التي تمثل الشعب الكويتي قاطبة، بعد اخذ رغبتهم في هذا الاتجاه، واختتم الدحام تصريحه بدعوة الجميع الى التعقل واحتكام العقل في التعامل مع ما تشهده البلاد من حالة من الفوضى السياسية التي فرملت كل مشاريع التنمية والتطوير في الوقت الذي نحن في أمسّ الحاجة إليها.